المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدد 117

تقرير الثلاثي الثاني
أفريل-جوان 2023

2314 مهاجر(ة)

45 حالة انتحار ومحاولة انتحار

894 تحركا احتجاجيا

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
(+216)71 325 129 (+216)71 325 128 contact@ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقرير الثلاثي الثاني (أفريل-جوان 2023) حول الاحتجـــاجـــــات الاجتمـــــــاعية

المقدمة:

تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والتغيرات التي حصلت خلال الاشهر الاخيرة، لا يمكن معاينته ودراسته الا من خلال رصد مستوى انتشار الشعور العام بالضيق وعدم الرضا المجتمعي. وتشمل هذه المؤشرات التعبير عن الإحباط الشعبي والسخط والغضب وانتشار العنف.. مع ما تحمله او تعكسه من مطالب ضمنية او معلنة بطريقة صريحة وواضحة.

وعلى امتداد الثلاثة أشهر الثانية لسنة 2023، تواصلت الازمة الاقتصادية بنفس الحدة، واستمر السياق السياسي والاجتماعي في تأجيج مظاهر الشعور بالضيق. وتمادى الخطاب الرسمي في استعمال "المؤامرة والتحريض والتخوين" ليشمل الاسلاميين والمعارضين ومكونات المجتمع المدني، وبطريقة فلكلورية استعراضية استهدف المهاجرين من دول افريقيا جنوب الصحراء.

ومثل السياق الاقتصادي بدوره، بما في ذلك نسب التضخم ونقص المواد الاستهلاكية والغذائية ونسب البطالة والفقر وحالات الحرمان والقلق، من أبرز العوامل التي غذت حالة الغضب العام وهيأت لمناخات من العنف، وانتشار الاحتجاجات ومطالبة مؤسسات الدولة بالحماية الاجتماعية.

ورأينا خلال الثلاثي الثاني للعام، وتيرة متقلبة للاحتجاجات الاجتماعية. اين يمكن ملاحظة تراجع منسوبها مقارنة بالثلاثي الاول للسنة. في مقابل ارتفاع حصيلة الاحتجاجات مقارنة بنفس الفترة من عام 2022. فهل يعتبر ذلك علامة لخيبة امل شعبية بعد التهدئة التي اتسمت بها المطلبية خلال السنة المنقضية؟

الاكيد ان التنبؤ بنسق تطور الحركات الاحتجاجية خلال الأشهر المقبلة أمر معقد للغاية. خاصة ان عدم الاستقرار في هذه المعدلات يشير إلى حالة من عدم اليقين، ويمكن بالتالي اما استغلالها سياسيًا أو خنقها من خلال شكل من أشكال الاستبداد.

ويمكن القول ان تراجع نسق الاحتجاجات، قد فسح المجال امام نمو تعبيرات اخرى اجتماعية. فادي الغضب إلى أعمال عنف في الأماكن العامة. وتنامى العنف بين الأفراد

والجماعات. وتم استخدام تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي أحيانا لإضفاء الشرعية على هذا العنف، الذي يؤثر أساسا على أضعف فئات السكان، بمن فيهم النساء والأطفال والمهاجرون.

كما تستمر حالات الانتحار في الارتفاع. ليعكس الفشل المستمر لنظام رعاية الصحة العقلية. وتكشف في نفس الارقام المرصود في خصوص حالات الانتحار ومحاولات الانتحار في صفوف الأطفال في المناطق الريفية عدم فعالية وعدم كفاية الجهود التي تبذلها الدولة والمجتمع المدني للتوعية بهذه المسألة.

وتشير التغطية الإعلامية لحالات الانتحار على شبكات التواصل الاجتماعي التي تم معاينها من قبل فريق المرصد الاجتماعي التونسي، إلى حاجة المواطنين للحديث عنها للحد من حالات الانتحار غير المعلنة والتقليص قدر الامكان من نظرة الوصم المرتبطة بها.

ويمثل العنف والانتحار ومحاولات الانتحار والهجرة أبرز مكونات واقع عيش التونسيات والتونسيات. وهو ما يجعلها قوة اجتماعية مهمة ـ رغم انها لا تنزل تحت مفهوم الحركات الاجتماعية غير القادرة على تغيير المشهد السياسي للبلاد، لكن بطريقة أو بأخرى من الضروري أن تأخذها بعين الاعتبار لدى الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية.

وتتمثل المهمة الرئيسية للمرصد الاجتماعي التونسي في تحديد ومتابعة هذه التعابير. ولهذه الغاية، استمر الفريق لسنوات في متابعة ووصف الحركات الاجتماعية التي تعبر عن غضب السكان، والعنف الاجتماعي الذي يشير إلى الإحباطات الاجتماعية والحرمان وحالات الانتحار التي هي شكل من أشكال العنف الذاتي والملاذ الأخير في مواجهة المعاناة اليومية وفشل سياسات الصحة العقلية العامة. وتعد التقارير التي تُنشر الآن كل ثلاثة أشهر أداة لتوثيق ورصد مؤشرات حالة الأزمة.

السياقات العامة

1-الديناميكية السياسية:

انتشرت مظاهر الاحتقان والتوتر الاجتماعي والاقتصادي في كل البلاد، ما يمكننا من القول ان الديناميكيات السياسية مستقرة منذ بداية عام 2023. وفي الواقع، مازالت نظرية المؤامرة منتشرة ومازالت حالة الإنكار تسيطر في تحليل الواقع الذي يعيشه ويشعر به التونسيون. في نفس الوقت تحافظ بدورها رئاسة الجمهورية والحكومة على خطاب المؤامرة الذي غالبًا ما يكون فيه الخطأ أجنبي، سواء كان حكومات سابقة، أو منظمات مالية دولية، أو دول غربية، واخرها كان مهاجرون من دول افرقيا جنوب الصحراء. وأدت هذه الخطابات، إلى انتشار ما يمكن تسميته بفوضى القمع. وعوض وضع استراتيجيات تستجيب للمطالب

الاقتصادية وتجد حل لمشكل الهجرة غير النظامية، تحافظ تونس على نفس مواقفها فيما يتعلق بالهجرة الدولية أو السياسات النقدية ولا تسجل اي تقدم يذكر.

ومن ناحية أخرى، تتواصل حالة إنكار الواقع الاجتماعي والاقتصادي، إنكار المصاعب التي يعاني منها البلد، ورغبة في عدم الاعتراف بالواقع او الالم الذي يعاني منه التونسيين. وتساعد هذه الاستراتيجيات في خنق أنفاس الاحتجاج وتقليل مجال المناورة لدي الفاعلين الاجتماعيين و"حراس الديمقراطية"(الصحفيون والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني) الذين مازالوا يكافحون لإيجاد طرق للتصرف.

وسجلت الثلاثية الثاني للسنة، بداية من شهر فيفري 2023، موجة من الاعتقالات شملت معارضين سياسيين وصحفيين وشخصيات عامة اخرى، ترافقت بحملات ادانة وتنديد واسعة. على سبيل المثال، حظي اعتقال وإدانة راشد الغنوشي في 15 ماي 2023 بتغطية إعلامية هامة. كما اثار الحكم على صحفي في إذاعة موزاييك إف إم بالسجن خمس سنوات لرفضه الكشف عن هوية مصدره الكثير من الاستياء في صفوف الحقوقيين، باعتباره أمر غير مسبوق في تاريخ اضطهاد الصحفيين في تونس. ونالت في نفس الفترة نادية عكاشة، رئيسة ديوان الرئيس السابقة، سنة سجنا غيابيًا بعد متابعتها قضائيا.

وبالتوازي مع سياسات القمع التي اعتمدتها الفاعلون السياسيون الحاليون، انتهجت الدولة سياسة "تسول " اعتمدت فيها تعلة مكافحة الهجرة غير النظامية. فتعهد الاتحاد الاوروبي مساعدة ب 900 مليون دولار فضلا على مساعدات فورية اضافية بقيمة 150 مليون دولار.

وحسب التصريحات التي تلت زيارة رئيس المفوضية الأوروبية ورئيسا وزراء إيطاليا وهولندا. سيتم تخصيص100 مليون دولار لمراقبة الحدود والبحث وإنقاذ المهاجرين. واقترحت فرنسا، من جانبها، مبلغ 25.8 مليون دولار للمساعدة في قضايا الهجرة، بما في ذلك تدريب أعوان الشرطة وحرس الحدود التونسيين. وامام حاجتها الاقتصادية كان لتونس موقفا سلبيا في مواجهة المساعدات المالية والبرامج التي يعمل على تنفيذها الممولون الجزء الجنوبي للمتوسط.

2- الديناميكية السوسيو-اقتصادية

تعيش تونس منذ أشهر حالة من الاختناق المالي بسبب الازمة الاقتصادية التي تمر بها. في وقت واقع الدين الذي واصل الى 80% من الناتج القومي الخام يقلص أكثر فأكثر في امكانيات اقتراضها من الخارج. وهو ما أسهم في نقص في المنتجات التي تستوردها الدولة. في نفس الوقت سجلت الثلاثية الاخيرة انخفاض في معدلات التضخم فكانت 10.1٪ في أفريل 2023، و9.6٪ في شهر ماي، و9.3٪ في جوان، ويرتبط انخفاض التضخم بانخفاض

معدل زيادة الأسعار، وفقًا للمعهد الوطني للإحصاء وهو ما يؤشر بإمكانيات تسجيل ارتفاع من جديد في هذا المعدل في الأشهر المقبلة.

ويتواصل فقدان المواد الغذائية ونقص مواد الاستهلاكية في الاسواق التونسية بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي. بينما يستمر الخطاب السياسي في إلقاء اللوم على المضاربين الذين يريدون زرع الفوضى من خلال حرمان التونسيين من هذه المنتجات. ولا تنجح إجراءات الإمداد الطارئة في تغطية النقص. في نفس الوقت تواجه تونس خطر نقص حاد في المياه. اين تراجع منسوب امتلاء السدود وفقدت نحو ثلثي طاقة استيعابها ما ادخل البلاد حالة جفاف وزاد في قلق وخوف التونسيين.

نسبة البطالة بدورها وصلت إلى 16.1٪ في الربع الأول من العام، مقارنة بـ 15.2٪ في الربع الأخير من عام 2022. طبقا لأرقام المعهد الوطني للإحصاء، لتسجل الفترة الاخيرة زيادة في عدد العاطلين عن العمل ب 655 ألف، اي بزيادة قدرها 4.8٪ عن الثلاثية الاولى للعام. وبالتالي، فإن انخفاض النشاط السكاني كبير، وهو ما سيزيد في مستوى الإحباطات وفي حجم الصعوبات الاقتصادية لعدد كبير من التونسيين.

الحركات الاجتماعية

1-التوزيع الجغرافي:

خلال الثلاثي الثاني من عام 2023، بلغ مجموع الحركات الاجتماعية 894 حركة، في مقابل 1262 تحركا احتجاجي رصدها فريق المرصد الاجتماعي التونسي خلال الثلاثي الأول من السنة.

انخفاضا ملحوظ في نسق الاحتجاجات، يتماشى مع التراجع الذي لوحظ منذ شهور. وكشفته الارقام المعلنة من فريق المرصد. ومع ذلك، من الواضح أن هذا الانطباع خاطئ، إذا تم تسليط الضوء على طبيعة التحركات والمطالب المرفوعة، فضلا على القمع البوليسي المسجل التغطيات الاعلامية التي تسعى الى قمع الفاعلين الاجتماعيين عن ممارسة حقها في الاحتجاج.

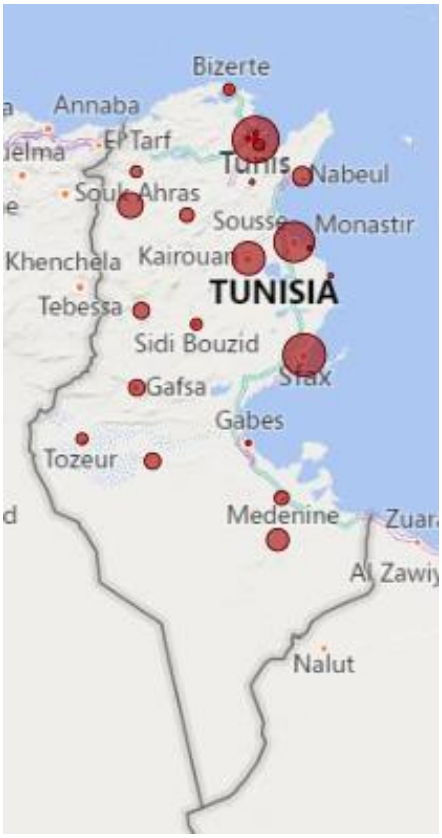

-شهر أفريل: تم رصد 239 تحركا احتجاجيا، مقابل تحركا321 خلال شهر مارس و432 في شهر فيفري و520 خلال شهر جانفي 2023. وعرفت ولاية تونس غالبية هذه التحركات حيث سجلت 44 حركة، تليها صفاقس ب 37 تحركا احتجاجيا وسوسة 33 تحركا. وسجلت ولايتا القصرين وقبلي ومدينين أقل عدد من التحركات الاحتجاجية.

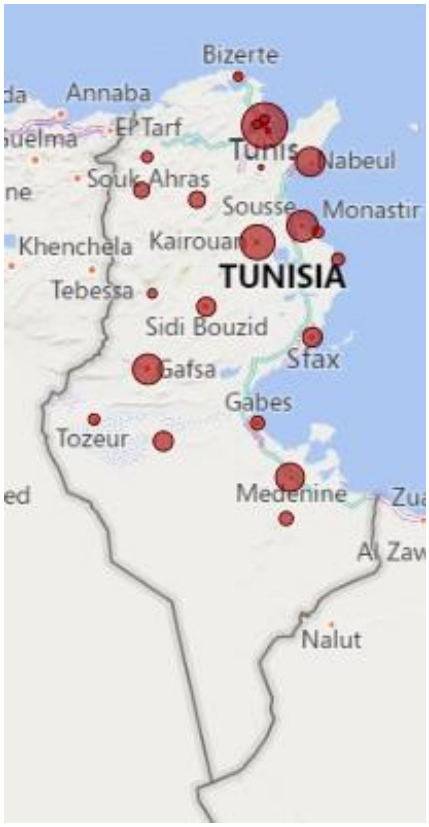

-شهر ماي: سجل شهر ماي 348 تحرك احتجاجيا، بزيادة عن الشهر السابق بنحو 26٪ وكانت غالبية هذه التحركات في تونس العاصمة، اين عرفت 86 تحركا. تليها ولاية القيروان التي عرفت 47 احتجاجا وسوسة 36 تحركا. وتم تسجيل أقل الأرقام في سيليانا اين عرفت 8 تحركات احتجاجية، وسجل الكاف 7 تحركات، وسجل قابس 5 تحركات احتجاجية.

-شهر جوان: انخفض عدد التحركات الاحتجاجية إلى 307 تحركا. كما سجل الشهر تغييرًا في خريطة الحركات الاجتماعية. فسجلت ولاية قفصة اعلاها ب 42 تحركا احتجاجيًا، وصفاقس 40 تحركا وسوسة 38 تحركا. وعرفت توزر ومدينين والمنستير أدنى الأرقام المسجل في نسق التحركات.

وتكشف هذا التذبذب وعدم الاستقرار في التحركات الاحتجاجية، عن طبيعة متقلبة تجعلها تخفت وتعاود الظهور

في كل مرة. فتنشأ حركات اجتماعية ترتبط في الغالب بأحداث محددة، وتختفي من منطقة لتنتقل الى أخرى.

2-التوزيع حسب النوع الاجتماعي:

ومن حيث مشهد الاحتجاج ونسب مشاركة الذكور والإناث، كانت غالبية الاحتجاجات مختلطة خلال الأشهر الثلاثة الثانية لعام 2023. ولا يمكن ملاحظة أثر الفصل بين الجنسين، على الرغم من وجود حركات مخصصة فقط للرجال. في أفريل، كان 2.51٪ من التحركات ذكورية بالأساس، وفي ماي ارتفعت هذه النسبة إلى 5.75٪، لتنخفض مرة أخرى في جوان وتصل إلى 4.23٪.

3-طبيعة ونوع التحركات الاحتجاجية

كانت التحركات الاحتجاجية التي تم تسجيلها جماعية في الغالب على امتداد الثلاثة أشهر. خلال افريل كانت 2.09٪ فقط من التحركات الاحتجاجية فردية، وكانت داخل السجن وعبر وسائل الإعلام لدعم الشخصيات السياسية. وجملة التحركات التي شهدها شهر افريل كانت في منظمة وتم التخطيط لها سلفا، في المقابل كانت نسبة التحركات التلقائية او غير المنظمة في حدود ال 21.76٪ فقط من التحركات المرصودة.

وخلال شهر ماي، بلغت نسبة التحركات المنظمة 84.77٪ من الاحتجاجات. وتم رصد 29 حالة منع نشاط من جملة التحركات غير المنظمة، وعشر مسيرات احتجاجية، وسبع احتقان، ونداءات استغاثة، ومكالمتين إعلاميتين، وحالة واحدة لإغلاق الطرق، وحالة واحدة لإلقاء الحجارة. وقعت غالبية هذه الاحتجاجات غير المنظمة في أماكن عمل الفاعلين الاجتماعين. كما عرف شهر ماي احتجاجا واحد ا في شكله الفردي ودوافعه بيئيا.

وبالنسبة لشهر جوان، فقد تم رصد 2.28٪ فقط من الحركات في شكلها الفردي. في المقابل شهد الشهر ارتفاع في نسبة التحركات غير المنظمة وبلغت نسبتها 28.34٪. ودارت معظم هذه التحركات في المستشفيات والادارات والمقرات الحكومية.

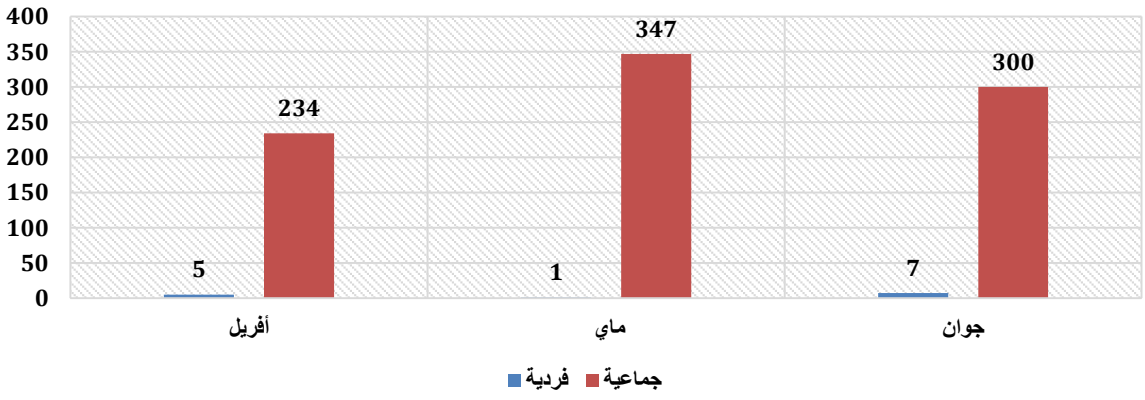

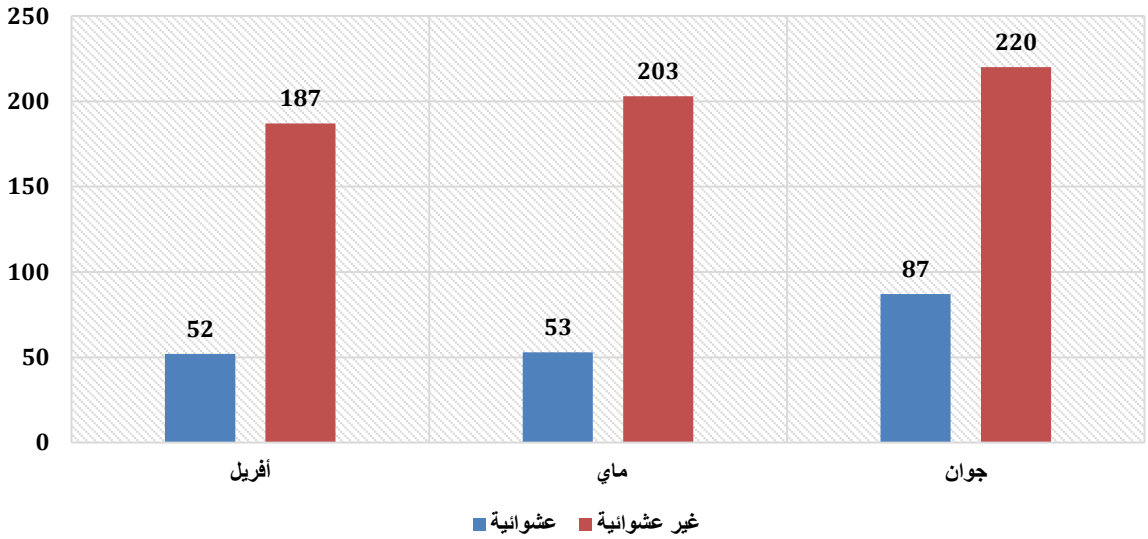

4-الفاعلون الاجتماعيون والمطالب:

خلال الثلاثية الثانية من السنة، تنوع الفاعلون الاجتماعيون. وتم رصد تحركات لأساتذة الرياضة والمعلمين اين امتدت تحركاتهم لفترة طويلة وعرفت مطالبهم تغطية واسعة. وتم توثيق احتجاجات لسجناء. وتم تنفيذ غالبية التحركات الاحتجاجية من قبل عمال وعاملات ينتمون قطاعات مختلفة، بشكل كانت المطلبية والقاضيات الاجتماعية عنصر اشترك فيها مختلف الفاعلين.

-في افريل كان الفاعل الرئيسي، هم العاطلون عن العمل من حاملي الشهائد، الذين قاموا ب69 تحركا، تليهم التحركات المواطنية التي بلغت 55، ثم الصحفيون الذين شاركوا في 32 تحرك، ونفذ 28 احتجاجًا من قبل المعلمين، و 10 من قبل المزارعين. وسجل الشهر تحركات فاعلين اخرين كالتجار والطلبة والعائلات والموظفين وعمال البناء والسجناء والنشطاء.

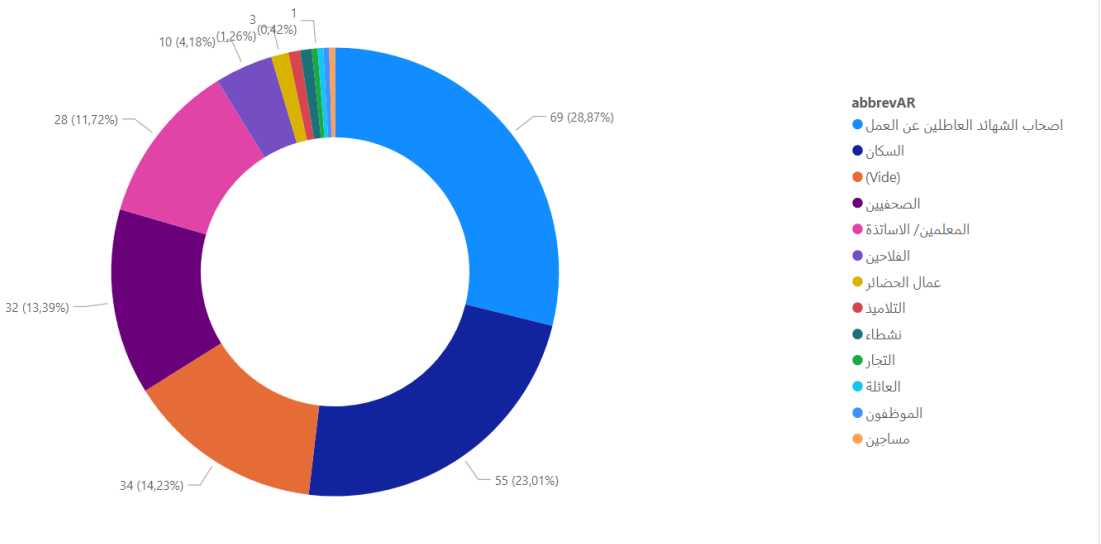

ورفع الفاعلون مطلب الحق في العمل بشكل أساسي، 60٪ من التحركات. وتعلق 40 % بتفعيل الاتفاقات، و31% بتسوية الوضعية المهنية، و26 % بقطع الماء الصالح للشراب، و14 % بالحق في النقل...

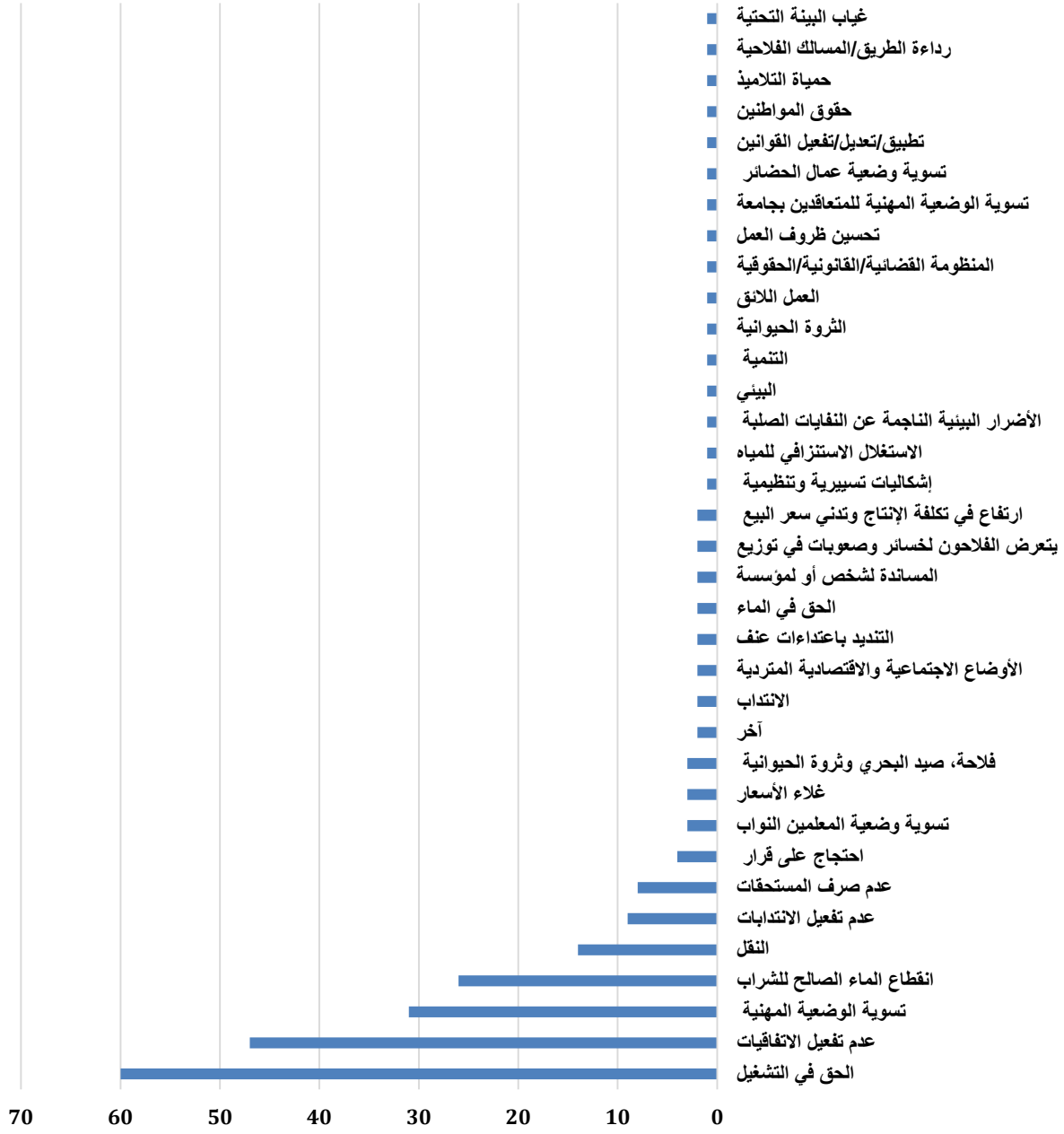

في ماي: مثل الهنيون مقدمي الخدمات العامة من تعليم وصحة، الفاعلين الرئيسيين اين شارك المعلمون في 92 تحركا حركات يقوم بها، وشارك اطباء في تحركين، وقام الموظفون ب 53 تحركا في الوقت كانت التحركات المواطنية في حدود 40، وشارك العاطلون عن العمل في 33، اما الصحفيون فشاركوا في 10 تحركات، إلخ. وتولت بالتالي المطالب المهنية والنقابية زمام الأمور خلال شهر ماي في انعكاس لحالة إحباط شديد من العمال في تونس.

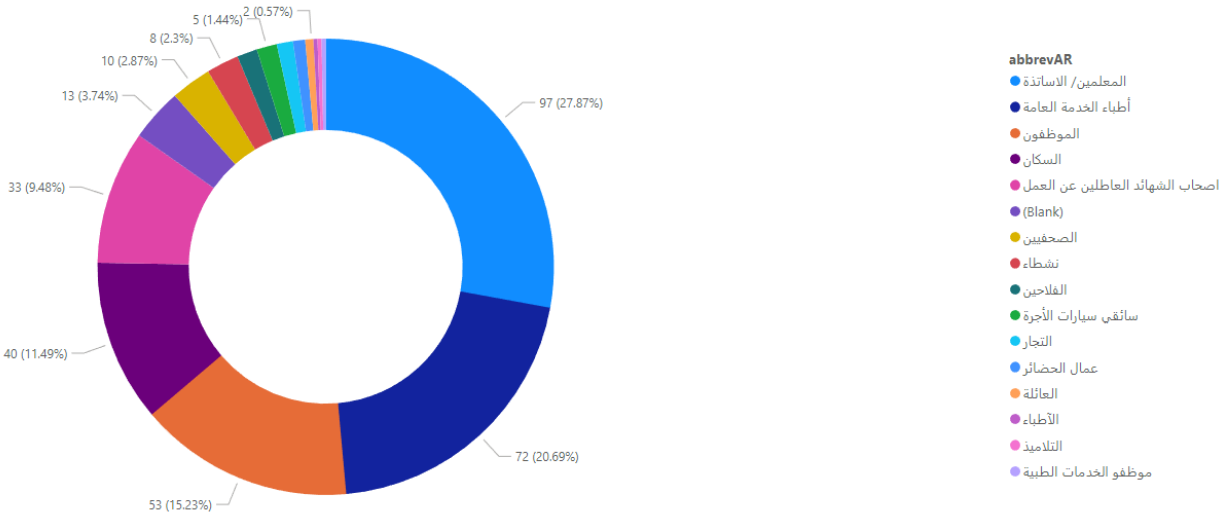

وتعلقت المطلبية اساسا، بحقوقهم المهنية كعمال، بتطبيق الاتفاقيات، والحق في العمل، والوضع غير المستقر للمعلمين النواب، وما إلى ذلك. وسجلت مطالب اخرى تعلقت بوضع البنية التحتية، والحصول على المياه، والافتقار إلى المنتجات الأساسية، وما إلى ذلك.

شهر جوان: شكل موظفو الصحة الاطارات الطبية وشبه الطبية، غالبية الفاعلين خلال شهر جوان بنسبة بلغت 47.56٪. يليه التحركات المواطنية بنسبة 21.82٪، والعاطلون عن العمل من حاملي الشهائد بنسبة 20.2٪. الفاعلون الآخرون كانوا النشطاء والتجار والسواق والفلاحون واولياء التلاميذ.

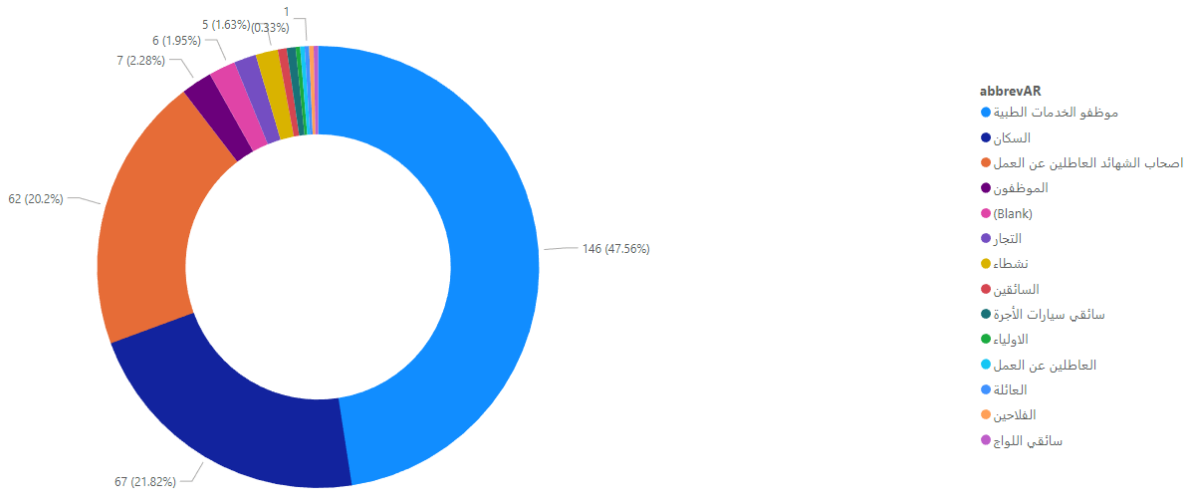

وكما حدث في الأشهر السابقة، رفع الفاعلون مطالب فيما يتعلق بحقهم في العمل، وبتحسين ظروف عملهم ومنحهم تراخيص عمل. كما احتج آخرون على تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ونقص المنتوجات الغذائية، وانقطاع المياه، والحوادث المرورية، وما إلى ذلك.

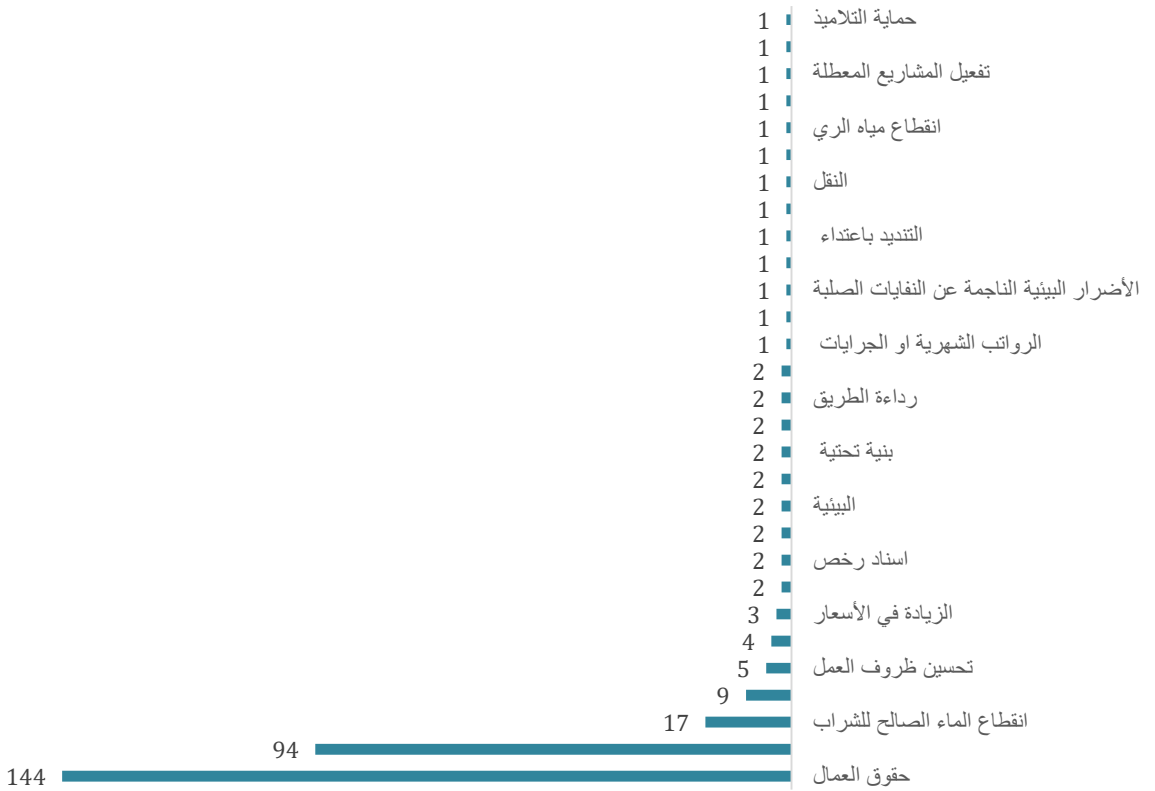

5-الاشكال والفضاءات:

وتناولت الاحتجاجات خلال الثلاثة أشهر الثانية للسنة، مواضيع حاسبة بالنسبة للحياة اليومية للتونسيين، واتخذت أشكالا تتفق مع حالة الغضب التي دفعت لها كما اتجعت في غالبيتها الى مقرات اتخاذ القرار.

في افريل، اتخذت هذه الاحتجاجات شكل مظاهرات في الأماكن العامة في غالبيتها، تليها النداءات عبر وسائل الاعلام. وسجل حمل للشرارة الحمراء-التي ترمز إلى الاحتجاج في مكان العمل ـ كما شهد الشهر احتجاجات عبر بيانات صحفية حملت مساندة وتنديد. بالإضافة إلى ذلك، تم رصد إضرابات العامة ومقاطعة للامتحانات من قبل المعلمين وكذلك منع لأنشطة اقتصادية، كتعبير عن الغضب من فقدان مواد استهلاكية.

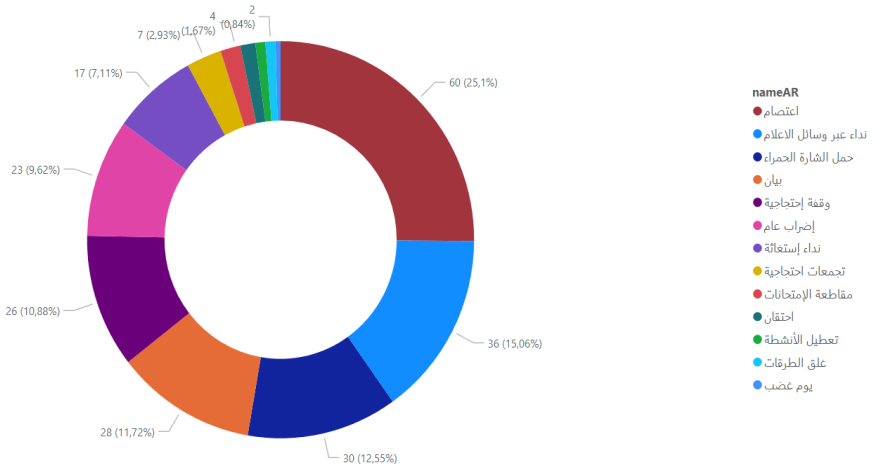

الفضاءات التي يتم التحرك فيها عايضا كانت متنوعة. ويتجه الفاعلون في السواد الاعظم من تحركاتهم نحو وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، وتوجه 111 احتجاجا نحو وسائل الإعلام، و33 احتجاجا انتظم امام قرات الولاية، و31 احتجاجا في الادارات، و23 احتجاجا في أماكن العمل، و10 احتجاجات في المؤسسات التعليمية، إلخ.

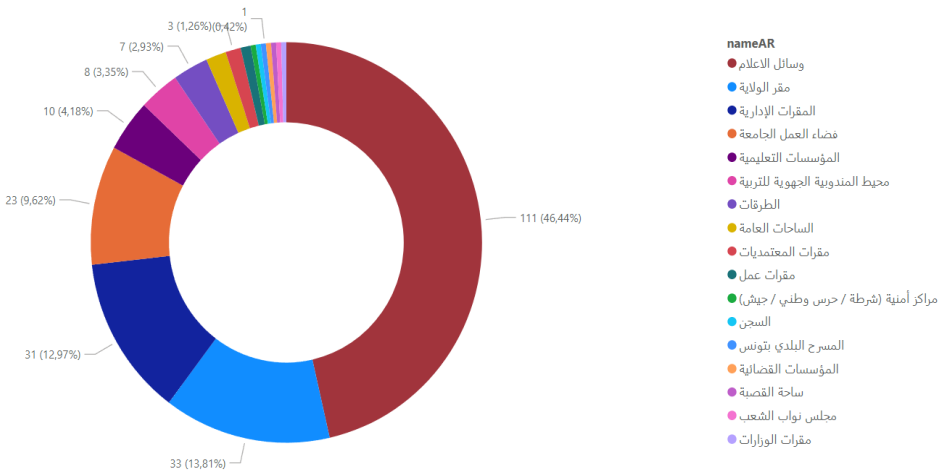

في ماي: على عكس الشهر السابق، تم استثمار الشارع مباشرة دون الالتجاء لوسائل الإعلام. وتم رصد 82 إضرابًا و62 مسيرة احتجاجية و60 اعتصامًا ومنع نشاط وبيانات ومنع دخول إلى المحاكم و12 حالة احتقان و7 مكالمات إعلامية و6 إغلاق طرق وما إلى ذلك. وتم توثيق حالات احتجاز شخص أو وسيلة نقل، فضلا عن إلقاء الحجارة وحرق الإطارات في الأماكن العامة.

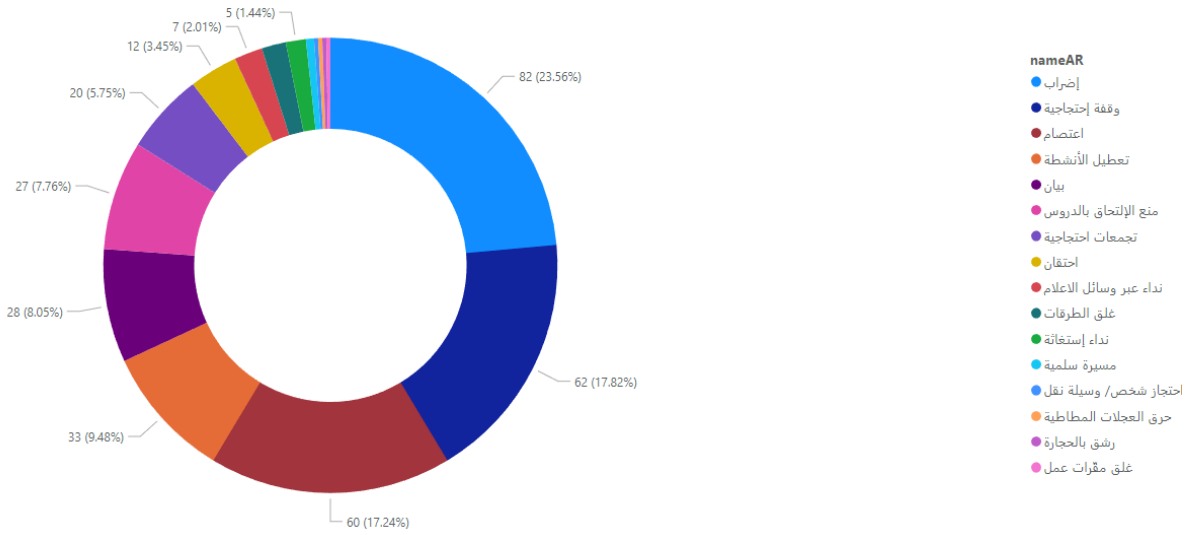

تلاءمت الفضاءات مع مطالب الاحتجاجات. وبما أن قطاعي الصحة والتعليم يتسمان بأهمية قصوى، فإن المستشفيات والمؤسسات التعليمية احتكرت الحيز الاكبر من التحركات الاحتجاجية. تم تسجيل 82 احتجاجا في المستشفيات، و6 في أماكن العمل، و65 على الطرق، و36 في المقرات الإدارية، و35 في المؤسسات التعليمية، و31 امام المحاكم، إلخ.

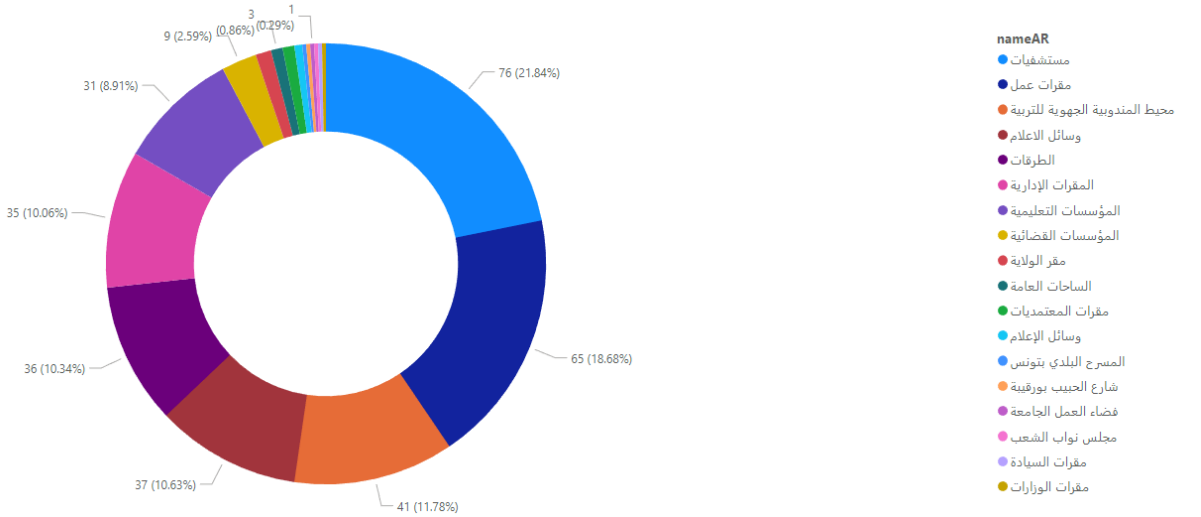

في شهر جوان: سجل الشهر 148 إضرابًا وهو ما يمثل 48.21٪ من إجمالي الاحتجاجات. كما عرف جوان 60 اعتصامًا، بالإضافة إلى 34 حالة منع نشاط، و20 مسيرة احتجاجية، و13 نداء عبر وسائل الاعلام إلخ. وهذا التنوع في اشكال التحركات رافقه ايضا تنوع في الفضاءات

وطرق تنظيم الاحتجاج لتعكس التعبيرات المسجلة إبداعًا وصراعًا ومقاومة متجددة ضد الركود السياسي.

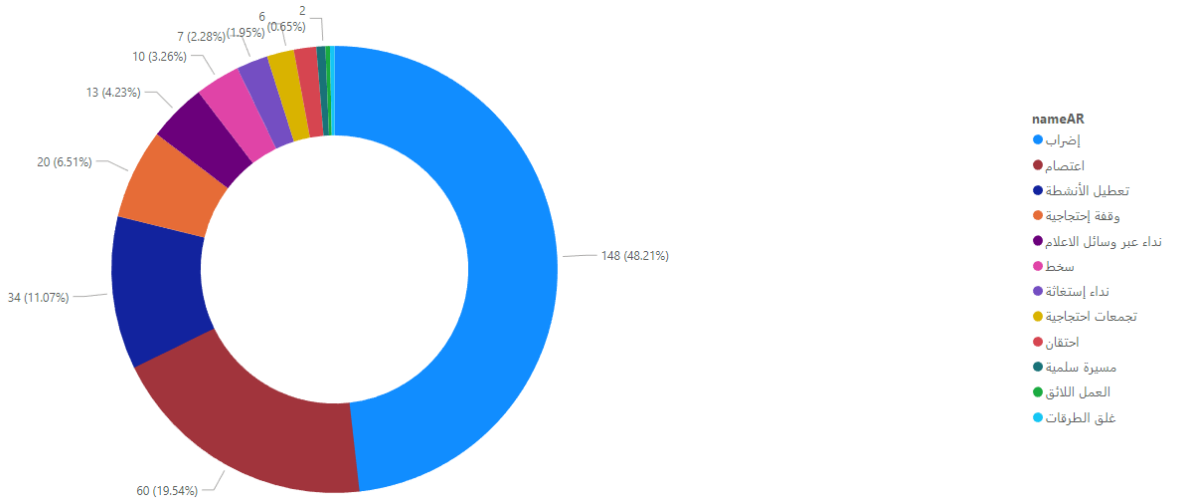

وتنوعت فضاءات الاحتجاج خلال شهر جوان رغم ان المستشفيات لا تزال في مرتبة الصدارة. كما يلاحظ انه تم اعادة النظر ومراجعة موقع السلطة الجهوية والمركزية خلال شهر جوان. ليتم تنظيم 64 احتجاجا امام مقر الولايات، و30 احتجاجا في المقرات الإدارية، وتم بعث 12 مطلبا عبر وسائل الاعلام، و8 احتجاجات سجلتها طرقاتنا، و5 احتجاجات انتظمت في الأماكن العامة، بالإضافة إلى احتجاجات أخرى امام مقرات البلديات... وسجلت المؤسسات التعليمية تحركا احتجاجيا واحدة، لتنهي سلسلة من التحركات التي تواصلت على امتداد أشهر.

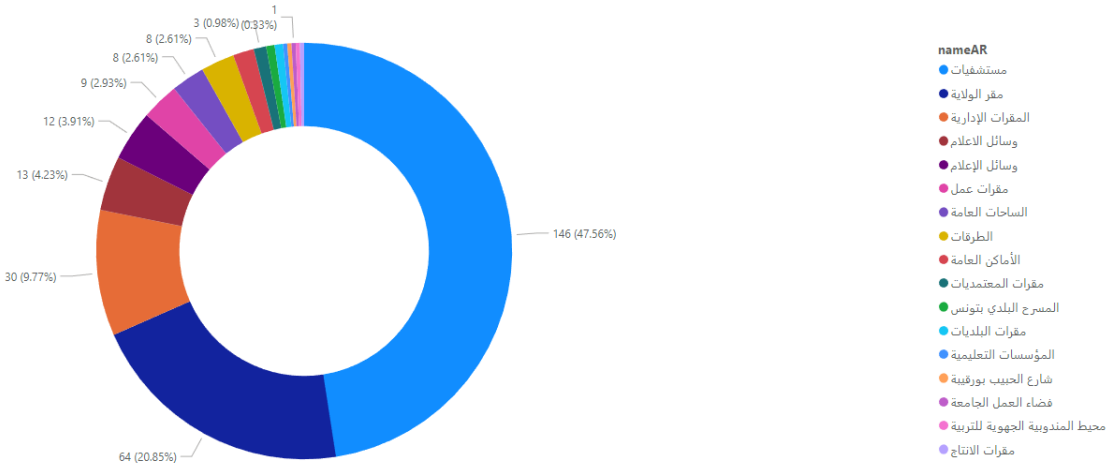

تقرير الثلاثي الثاني (أفريل-جوان 2023)
حول الهجرة غير النظـــامية

نتيجة لتحسن العوامل المناخية وتعمق الأزمات الدافعة، شهدت السواحل الإيطالية وصول 770 مهاجرًا تونسيًا، مما يمثل زيادة بنسبة 54.92٪ مقارنة بشهر ماي 2023. وبذلك يصبح إجمالي الواصلين منذ بداية السنة 4318 مهاجرًا تونسيًا. ويشكل الرجال نسبة 55.9٪ من هؤلاء المهاجرين، في حين يشكل القصر المرافقين وغير المرافقين نسبة 25.56٪، والنساء نسبة 6.62٪.

من جهة أخرى، تمكنت الحرس البحري التونسي من إحباط 123 عملية اجتياز ومنع وصول 3528 مهاجرًا إلى السواحل الإيطالية. وبذلك يصبح إجمالي عدد المهاجرين الذين تم إحباط محاولتهم منذ بداية السنة 34293، حيث يشكل غير التونسيين نسبة 83.49٪ والتونسيين نسبة 16.51٪.

وتواصلت جهة الوسط التونسية، التي تضم ولايتي صفاقس والمهدية، في تسجيل نسبة 56٪ من العمليات المحبطة خلال شهر جوان. وتمت معظم عمليات الاعتراض في البحر بنسبة 88.28٪.

ارتفع عدد الضحايا والمفقودين. فقد سُجِّلَ هذا العام، منذ بداية جانفي 2023، أرقامًا مفزعة حيث بلغ عدد الضحايا والمفقودين 646 على السواحل التونسية.

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات– 2020 – 2021 - 2022 – 2023

الشهر	2020			2021			2022			2023		
	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	68	22	316	84	17	463	382	124	1155	341	85	2322
فيفري	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036	770	177	5147
مارس	60	4	137	334	72	882	224	58	886	774	220	7494
افريل	37	6	99	307	42	409	345	87	1515	1047	170	4081
ماي	494	60	1243	601	95	2487	1024	172	2658	497	180	4057
جوان	825	119	1611	977	143	2120	1714	175	2086	770	123	3528
معطيات											334	7664
المجموع	1510	236	3977	2963	446	7634	3997	711	9336	4199	1310	34293

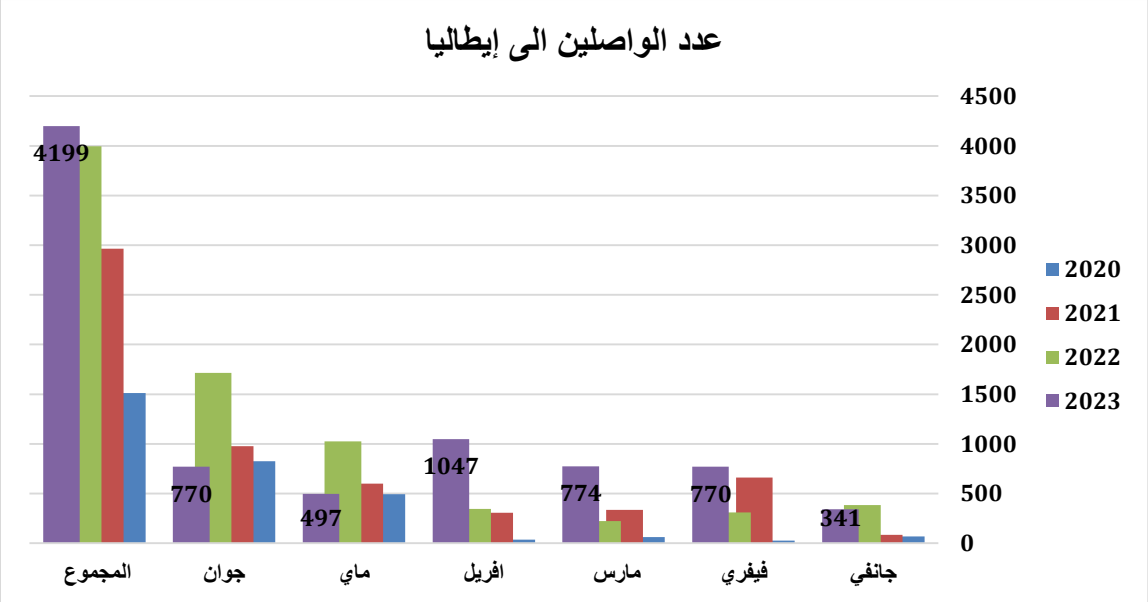
عدد الواصلين الى إيطاليا
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
2020
2021
2022
2023
4199
770
497
1047
774
770
341
المجموع
جوان
ماي
افريل
مارس
فيفري
جانفي

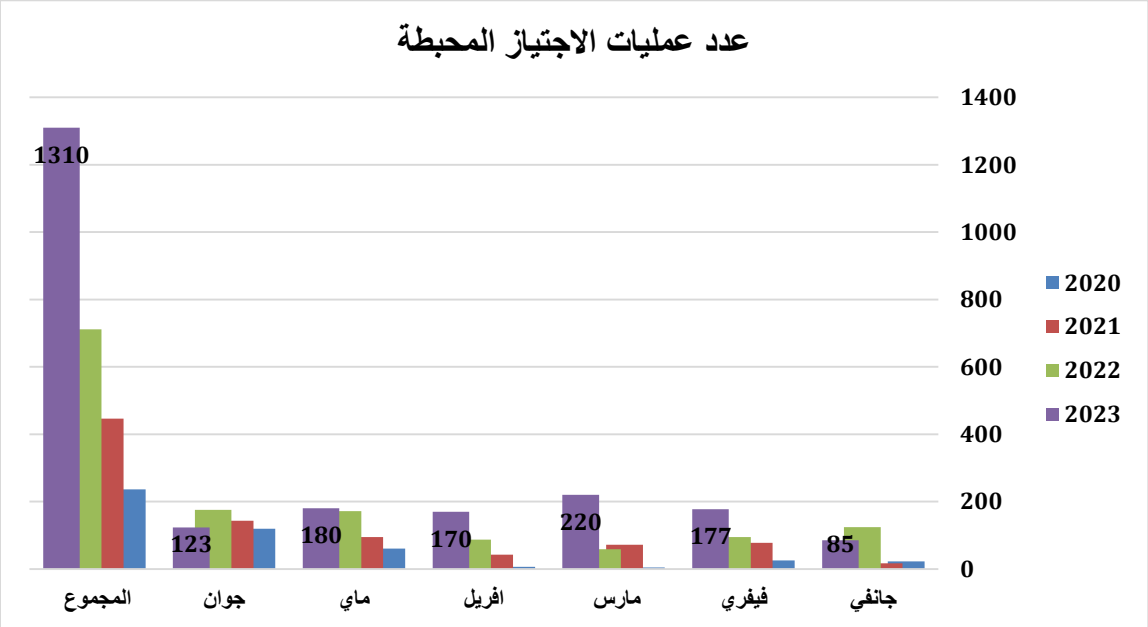
عدد عمليات الاجتياز المحبطة
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
2020
2021
2022
2023
1310
123
180
170
220
177
85
المجموع
جوان
ماي
افريل
مارس
فيفري
جانفي

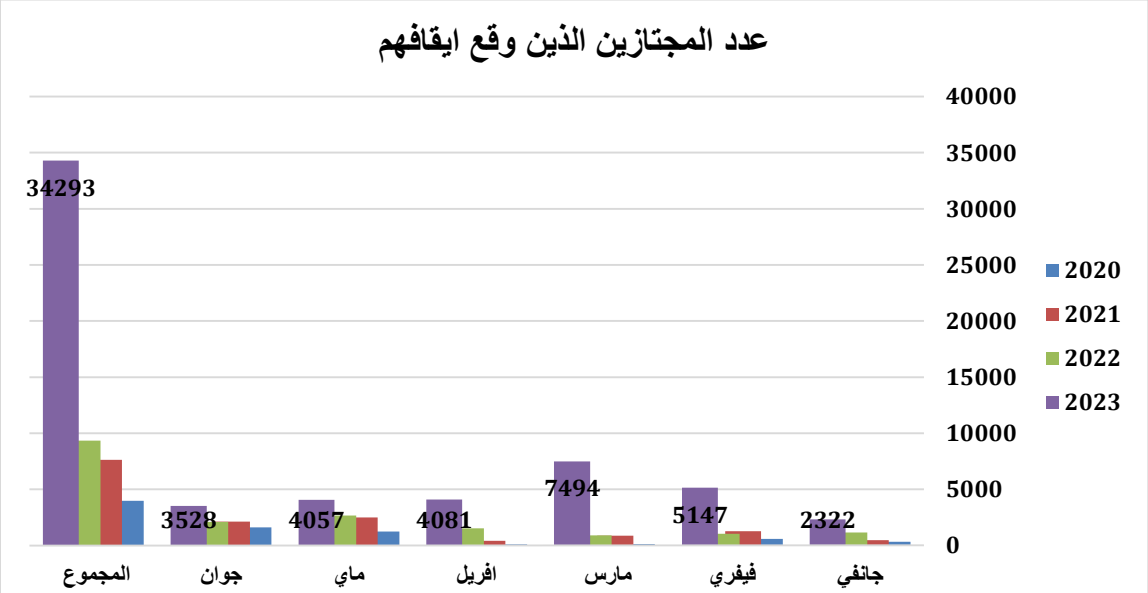
عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
40000
35000
30000
25000
20000
15000
10000
5000
0
2020
2021
2022
2023
34293
3528
4057
4081
7494
5147
2322
المجموع
جوان
ماي
افريل
مارس
فيفري
جانفي

توزيع الواصلين الى إيطاليا في شهر جوان خلال سنة 2023

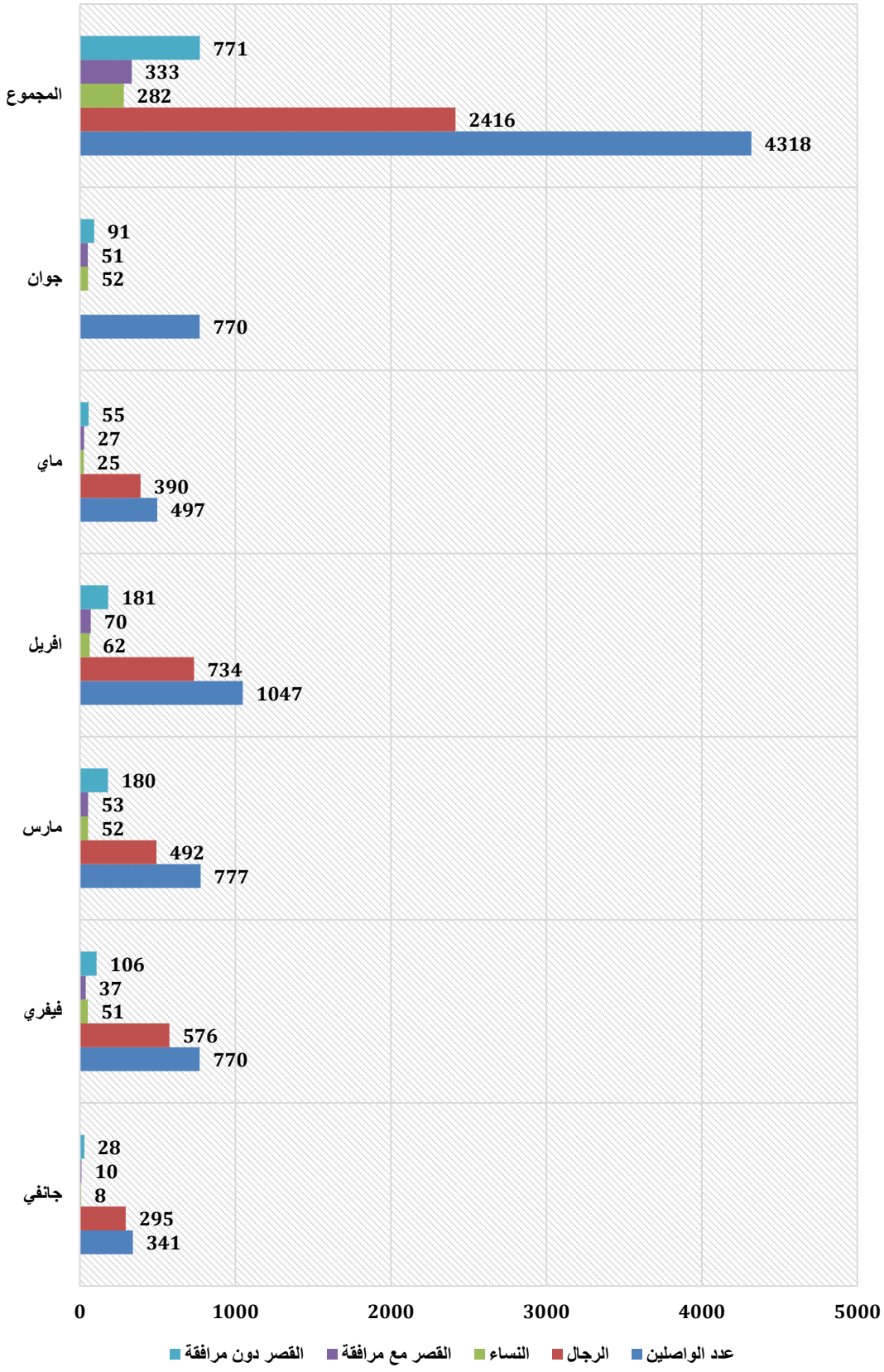

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال جوان 2023

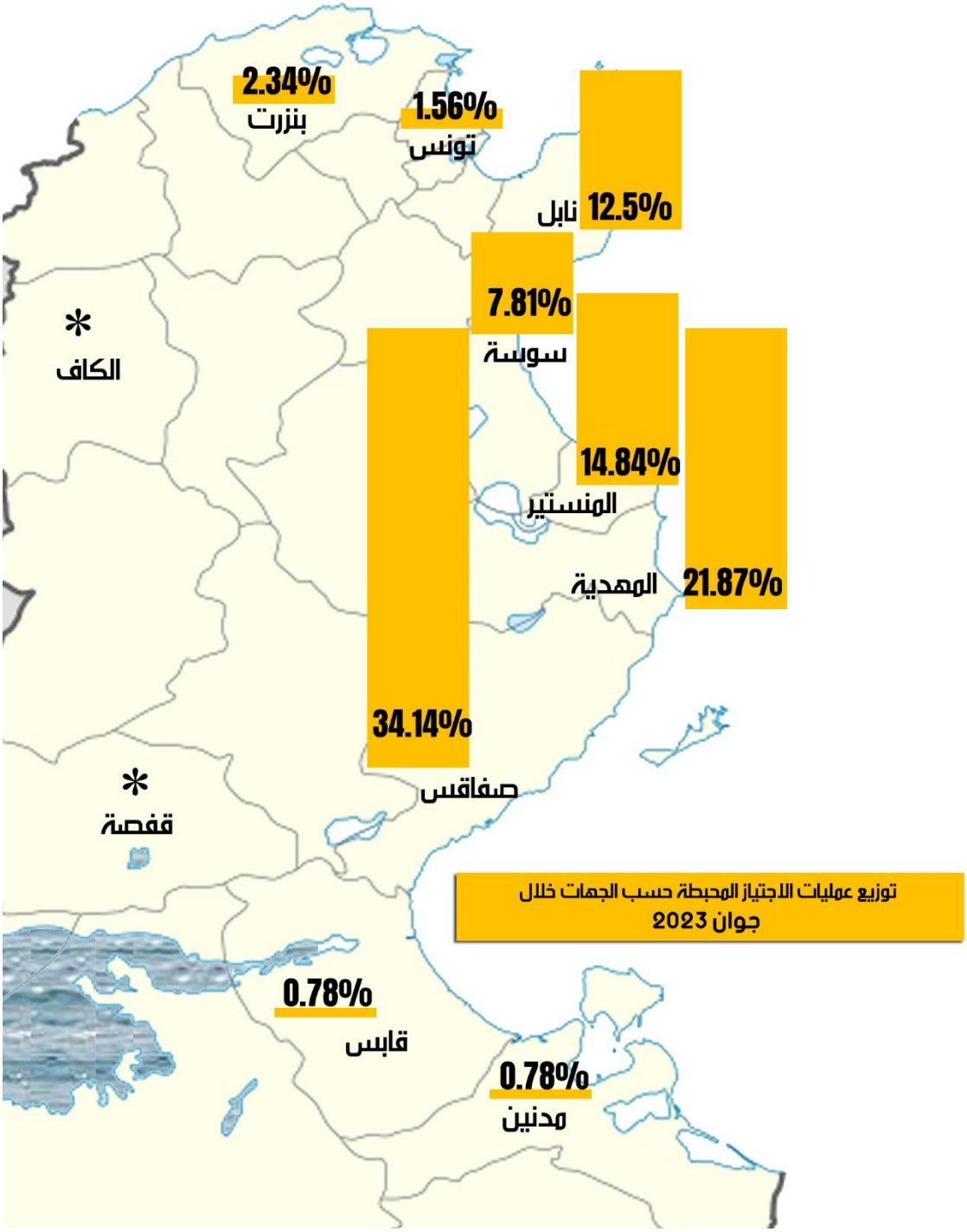

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز

توزيع المجتازين حسب الجنسيات شهر جوان 2023

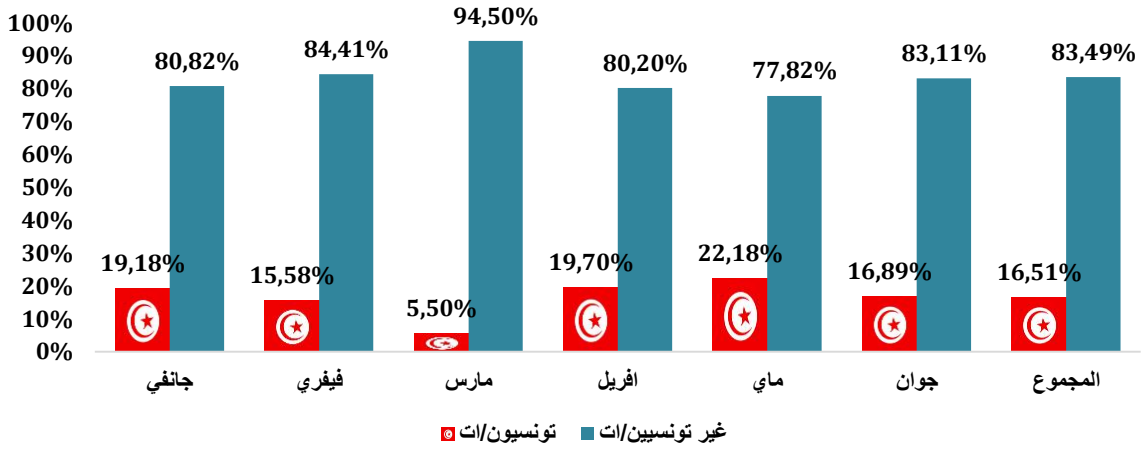

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال جوان 2023

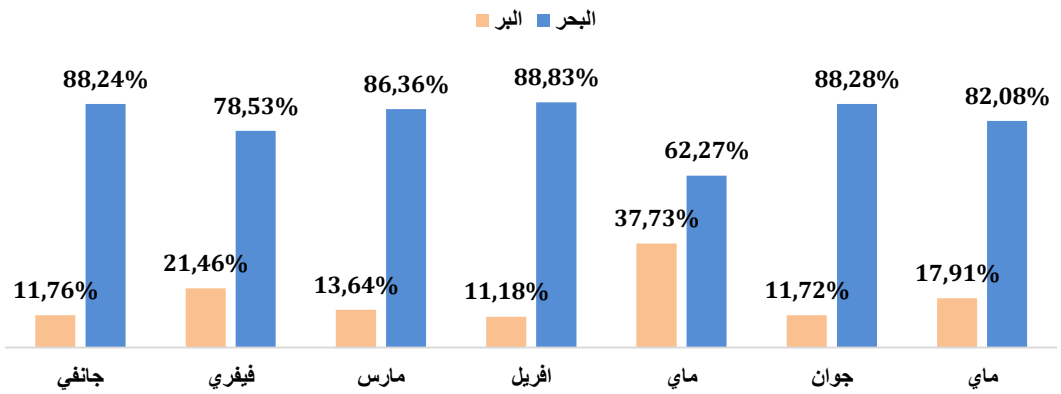

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2023

الشهر	عدد الضحايا والمفقودين
جانفي	28
فيفري	7
مارس	92
افريل	371
ماي	34
جوان	114
المجموع	646

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2023	عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2023
1732	646

التوزيع الجغرافي

كان العنف، من حيث التوزيع المجالي، مشتركا بين مختلف المناطق في البلاد. وتشير خارطة العنف المرصودة الى تطور مستمر للعنف طيلة الثلاثية الثانية من العام 2023. ووقعت اعمال العنف في فضاءات حضرية وريفية وفي المجالين العام والخاص. ولم يسلم من العنف أي فضاء واي فئة عمرية وبالتالي تحول الى ظاهرة ملفتة مصحوبة بشكل من اشكال الإفلات من العقاب الامر الذي يعزز ممارستها.

وكانت ولايات تونس والقيروان ونابل أكثر الولايات التي سجلت عنفا خلال شهر افريل وذلك كالتالي وبحسب الترتيب المذكور 28.57 بالمئة و14.29 بالمئة.

وخلال شهر ماي سجلت ولاية بنزرت اعلى نسبة، 25 بالمئة من حالات العنف المرصود تليها القيروان بنسبة 16.67 بالمئة ثم نابل بنسبة 8.33 بالمئة.

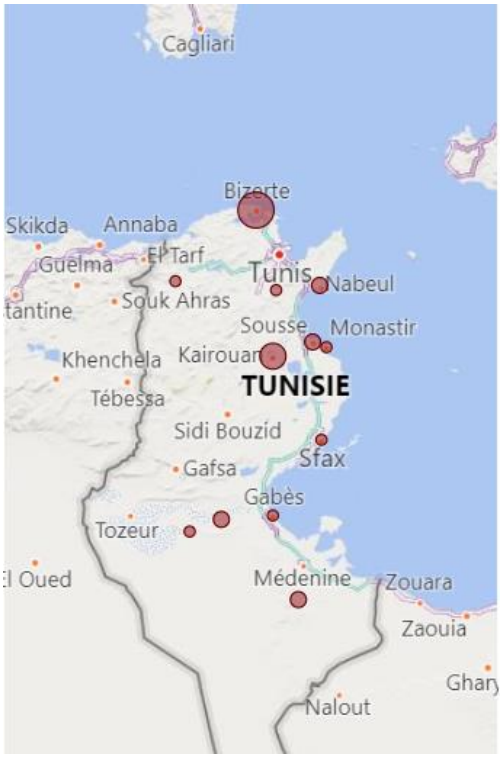

ذات المنحنى تم رصده أيضا في شهر جوان حيث كانت بنزرت ونابل والقيروان على راس الولايات الأكثر عنفا وسجلت اعلى معدلات للعنف.

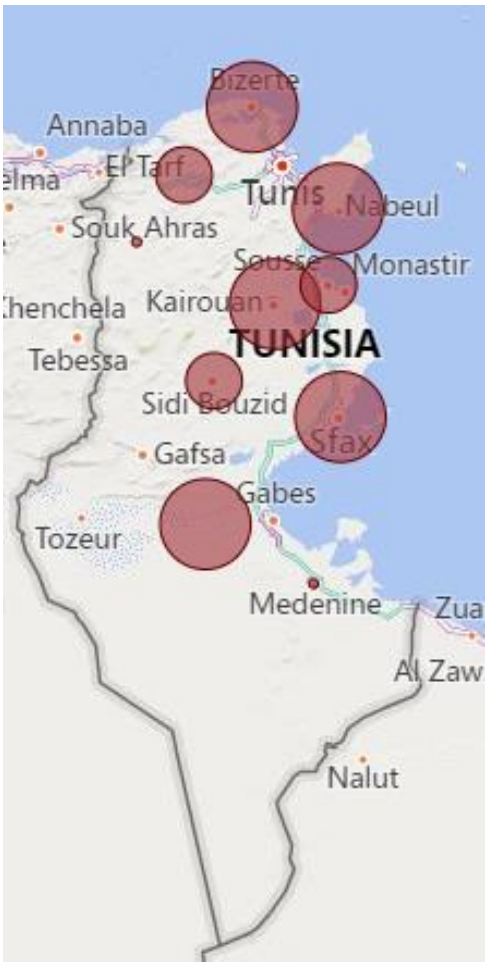

التوزيع بحسب الجنس

كما في الأشهر السابقة مثل الرجال ابرز المعتدين والنساء ابرز المعتدى عليهم. وفي شهر افريل مثل الرجال نسبة 80.95 بالمئة من المعتدين فيما مثلت النساء نسبة 57.14 بالمئة من المعتدين. وفي شهر ماي مثل الرجال نسبة 75 بالمئة من المهاجمين ومثلت النساء ما يناهز 33 بالمئة من المهاجمين. وفي شهر جوان مثل الرجال أيضا نسبة 75 بالمئة من المهاجمين.

هذه الأرقام تسلط الضوء على عنف منهجي موجه ضد المرأة. وهي ظاهرة اكدتها وزارة شؤون المرأة والاسرة والطفولة والمسنين التي نددت بتجدد العنف الأسري في البلاد.

وتتعرض المرأة لأنواع متعددة من العنف ويحدث غالبا في الفضاءات الخاصة والزوجية والاسرية. وتظهر دراسات ان النساء في تونس يواجهن مستويات عالية من العنف من ذلك ما اظهرته دراسة تم إنجازها في العام 2022 اذ تعرضت 47 بالمئة على الأقل من النساء للعنف الاسري في حياتهن. هذه الظاهرة يجب ان تكون محورا للنقاش العام وان تكون مسالة إيذاء النساء مصدرا لتطوير السياسات العامة الهادفة الى كبح جماح العنف.

أنواع العنف

كان العنف المرصود ممارس أساسا بين الافراد مع وجود احداث عنف جماعي خلال الربع الثاني من العام.

وفي شهر افريل مثل العنف الفردي المرصود من قبل المرصد الاجتماعي التونسي نسبة 52.38 بالمئة والعنف الجماعي نسبة 47.62 بالمئة. وفي شهري ماي وجوان مثل العنف الفردي نسبة 54.17 بالمئة والعنف الجماعي نسبة 45.83 بالمئة.

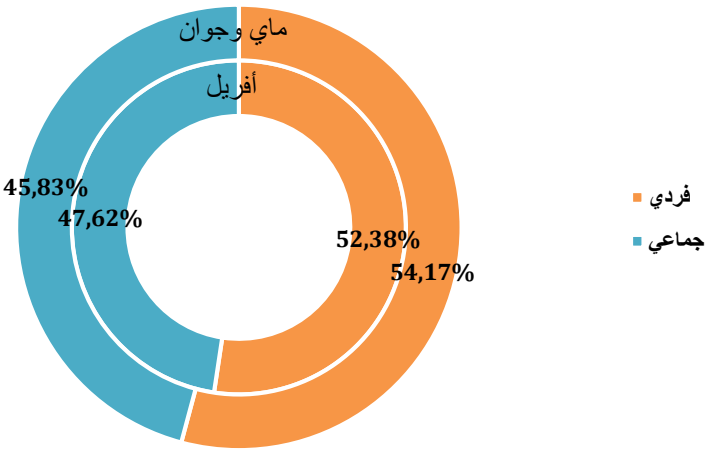

وسائل العنف

خلال الثلاثية الثانية تضاعفت وسائل ممارسة العنف. وفي النصف الأول من هذه الثلاثية كان الاعتداءات الجسدية هي الغالبية. وشكل العنف من خلال الإذلال المتعمد والإهمال والاعتداء الجنسي والعنف القائم على دوافع الانتقام والسرقة أكثر أنماط العنف تكرارا.

وخلال النصف الثاني من الثلاثية استمرت الاعتداءات الجسدية كأغلبية في ممارسة العنف. وكانت الأفعال التي سيطرت على التعبير عن العنف خلال هذا الجزء هي السرقة والتحرش والترهيب والاعتداء الجنسي والعنف النفسي والتحرش الجنسي والعنف بالاحتجاج والعنف بدافع الانتقام.

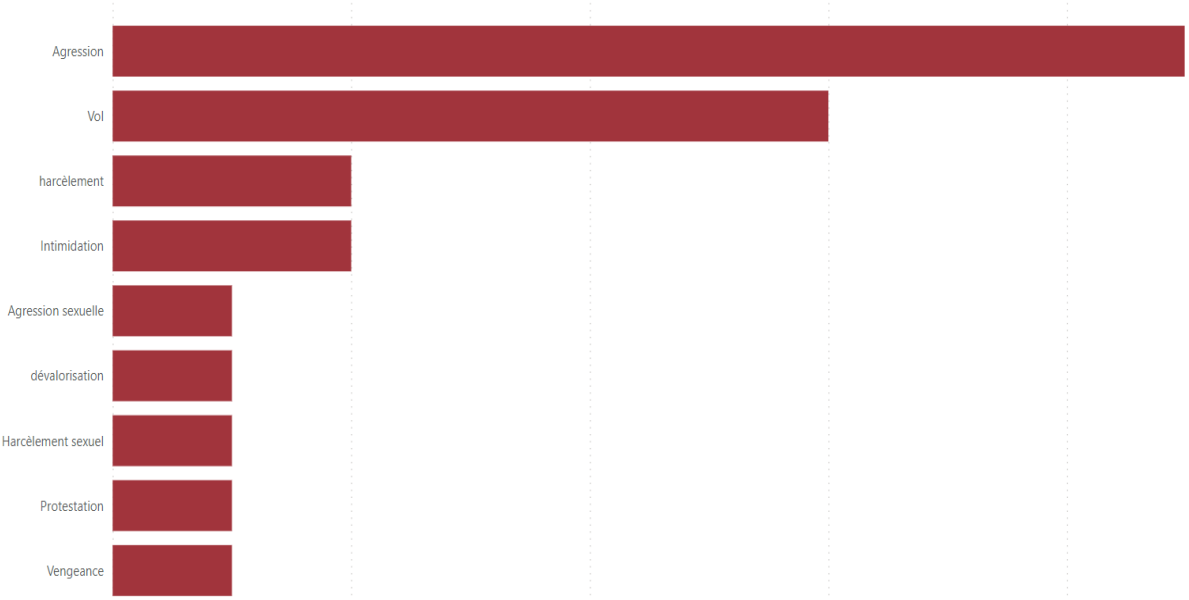

ووقعت أعمال العنف في سياقات مختلفة: احتجاجا على نقص الأطباء المتخصصين، وأثناء المواجهات مع الشرطة، وفي المؤسسات التربوية، ومن خلال الإهمال الذي أدى إلى وفاة الناس. كما تمت ملاحظة عنف مثل الحرق وتدمير السلامة الجنسية والطعن والهرسلة في

مناسبات عديدة طيلة هذه الثلاثية مما يشير الى حالة من الاضطراب التي يتجاهل صناع القرار نتائجها.

ملخص لأهم أحداث العنف خلال الربع الثاني من عام 2023

النوع	النموذج
العنف ضد المرأة	حالات عديدة من الاعتداءات الافتراضية والعنف الجنسي والنفسي
العنف الزوجي والاسري	عدة حالات قتل ارتكبها ازواج عنف وتهديد بالحرق من قبل اب عنف نفسي وجسدي ممارس على فتيات من قبل آبائهن
عنف حضري	براكاجات او سلب تحت التهديد عنف اثناء المقابلات الرياضية حالات وفاة في صفوف مسنين اثناء عمليات سرقة في منازلهم
عنف في المحيط المدرسي	اعتداء جنسي داخل مؤسسة تربوية عنف ممنهج ضد المربين من قبل تلاميذ واولياء طعن تلميذ من قبل زميله الامر الذي أدى الى وفاته سلب تحت التهديد لمدرسة وعائلتها
عنف في المؤسسات الصحية	عنف مسلط على الإطار الصحي في فضاءات العمل احداث عنف في محيط المستشفى
عنف مرتبط بوجود المهاجرين	عنف جسدي، ترهيب واعتقال المهاجرين من دول جنوب الصحراء مقتل شاب إثر مشاجرات بين تونسيين ومهاجرين

الانتحار ومحاولات الانتحار خلال الثلاثي الثاني [أفـريل - جـــوان 2023]

التوزيع الجغرافي

بعد انخفاض ملحوظ خلال شهر مارس 2023 عادت منحنى محاولات الانتحار الى الصعود. هذه الزيادة استمرت طيلة الثلاثة اشهر من الربع الثاني من العام. وفي المجمل تم رصد 45 حالة خلال هذه الثلاثية وهو رقم يعكس ارتفاع في الضائقة النفسية بين السكان. الاضطرابات النفسية وعدم الامتثال للعلاج النفسي والأزمات التي تمر بها المؤسسات التي من المفترض ان تقدم رعاية الصحة العقلية وكذلك تداعيات الازمة الاقتصادية والسياسة جلها عناصر يجب اخذها بعين الاعتبار في تحليل الظاهرة.

ومثل الثلاثي الأول، لم تكن السلوكات الانتحارية التي تم رصدها موزعة في مختلف مناطق البلاد. اذ تم، مثلا، رصد عدة حالات في ولايتي القيروان ومدنين مما قد يشير الى ظاهرة التكرار والتقليد التي قد تحدث في هذه المناطق وهي مرتبطة بقضايا اجتماعية يجب أخذها في الاعتبار.

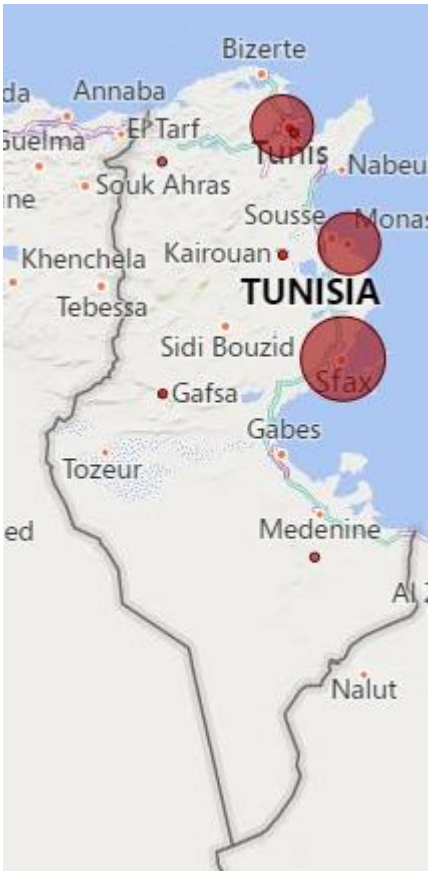

- شهر افريل: تم رصد 12 حالة ومحاولة انتحار. ثلاثة منها في صفاقس وحالتان في المنستير وحالتان في منوبة، وحالة في القيروان، وحالة انتحار في بن عروس، وحالة انتحار في تطاوين، وواحدة بجندوبة، وأخرى في قفصة.

- شهر ماي: رصد المرصد الاجتماعي التونسي 15 حالة ومحاولة انتحار. خمس حالات منها تم رصدها في القيروان وحالتان في بنزرت، وحالتان في تونس، وواحدة في القصرين، وواحدة في باجة، وواحدة في توزر، وواحدة في سوسة، وواحدة في قابس، وأخرى في مدنين.

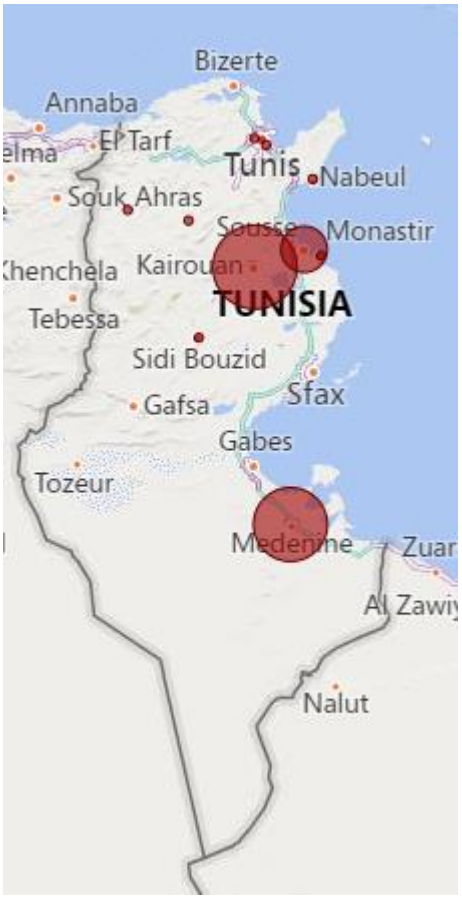

- شهر جوان: تم رصد 18 حالة ومحاولة انتحار، 5 حالات منها تم رصدها في القيروان، 4 في مدنين، 2 في سوسة، واحد في بن عروس، واحد في الكاف، واحد في منوبة، واحد في المنستير، واحد في نابل، واحد في سيدي بوزيد، وآخر في سليانة.

التوزيع بحسب الجنس

مثل الرجال اغلب ضحايا الانتحار ومحاولته، الامر الذي يكسر الأحكام المسبقة حول تأنيث الانتحار ويأخذ في الاعتبار إهمال الصحة العقلية للرجال بالإضافة إلى الجوانب الثقافية التي تدفعهم إلى عدم طلب المساعدة المهنية أو من المحيطين بها. ومثل الرجال نسبة 75 بالمئة من حالات الانتحار ومحاولته المرصودة خلال شهر افريل وفي شهر ماي كانت نسبتهم في حدود 80 بالمئة من مجموع حالات الانتحار وفي شهر جوان مثلوا نسبة 16.67 بالمئة فقط من مجموع حالات الانتحار فيما مثلت النساء نسبة 83.33 بالمئة من الضحايا.

فضاءات الانتحار

جدت حالات الانتحار ومحاولته في فضاءات خاصة وعامة. حدثت العديد من حالات الانتحار ومحاولته في الفضاءات الخاصة بالضحايا، مما يشير إلى الشعور بالوحدة في العمل الانتحاري. وكانت مؤسسات الرقابة عبارة عن مساحات سُجلت فيها حالات انتحار، مثل المدارس والسجون، ما يعني عودة حالات الانتحار الاحتجاجية، كرد فعل لتجارب القهر والإذلال.

وقد وقعت 50 بالمئة من حالات الانتحار ومحاولته خلال شهر افريل في أماكن عامة و33 بالمئة منها في المنازل و8.33 بالمئة في المؤسسات التعليمية و8.33 بالمئة في المؤسسات العامة.

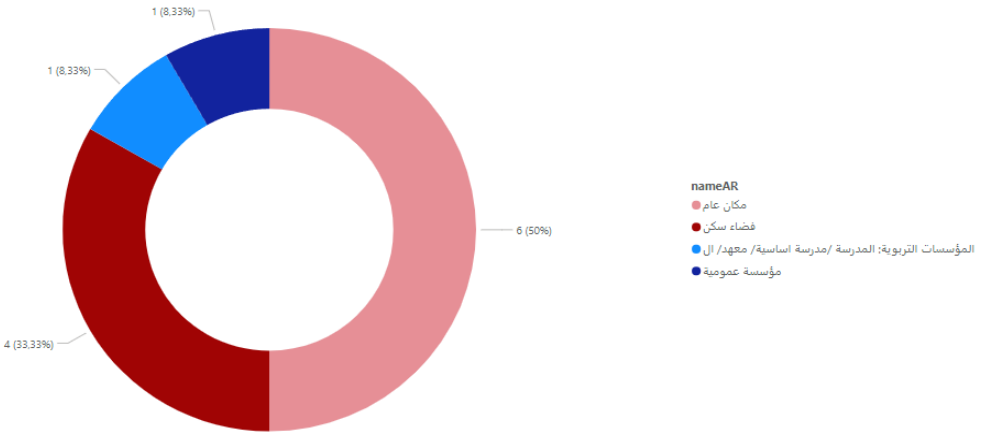

وفي شهر ماي وقعت 53.33٪ من حالات الانتحار في منازل الضحايا، و20٪ في الأماكن العامة، و6.67٪ في المدارس، و6.67٪ في المؤسسات العامة، و6.67٪ في المستشفيات، و6.67٪ في السجون.

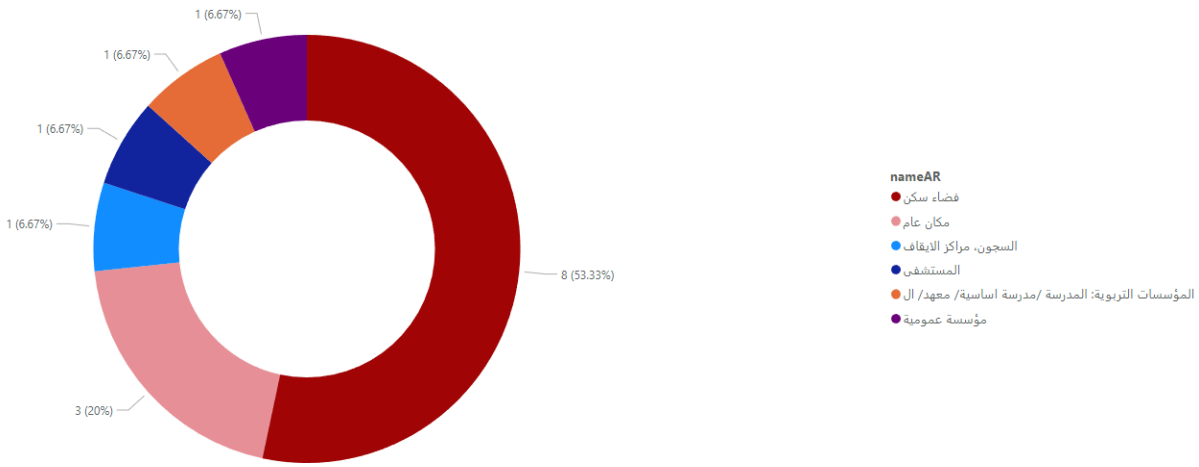

وفي شهر جوان، لُوحظت ذات المعدلات المسجلة خلال شهر ماي ومثل التلاميذ نسبة 33.33 بالمئة من الضحايا والشباب 27.78 بالمئة من الضحايا والموظفون نسبة 16.67 بالمئة والبالغون نسبة 11 بالمئة والعاطلون عن العمل نسبة 5.56 بالمئة وشخص متقدم في السن.

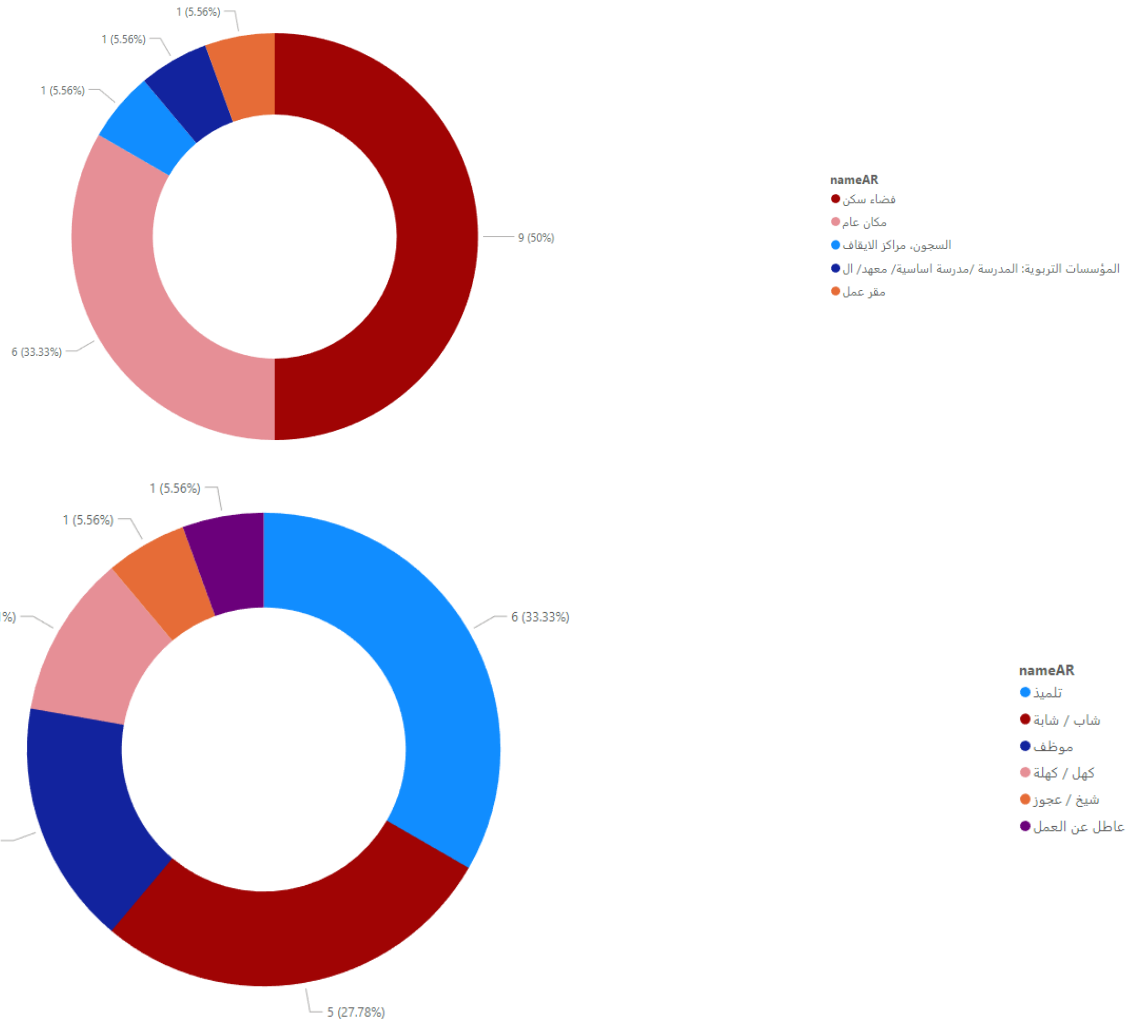

اعمار الضحايا

خلال شهر افريل أقدم 6 شبان على الانتحار ومحاولته بالإضافة إلى 3 بالغين وطالبين وعامل بناء.

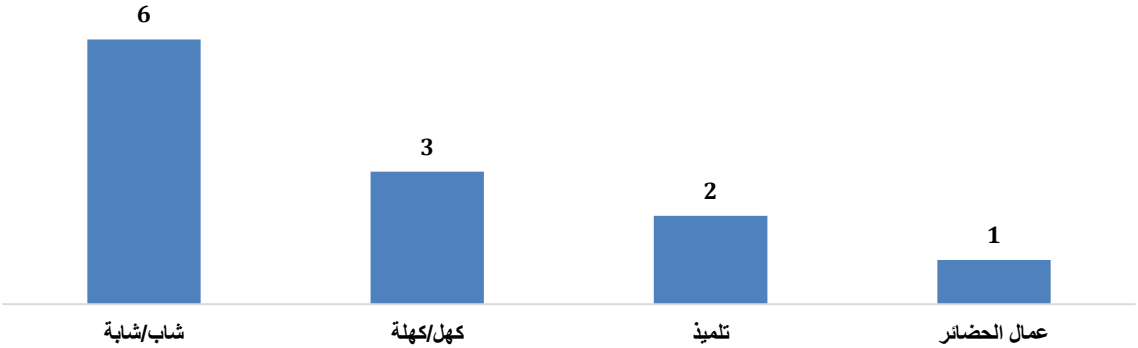

وفي شهر ماي شملت الفئات العمرية لمن ارتكب أو حاول الانتحار 6 بالغين وطالبين و3 شباب وطفل واحد وشخص مسن ومهاجر.

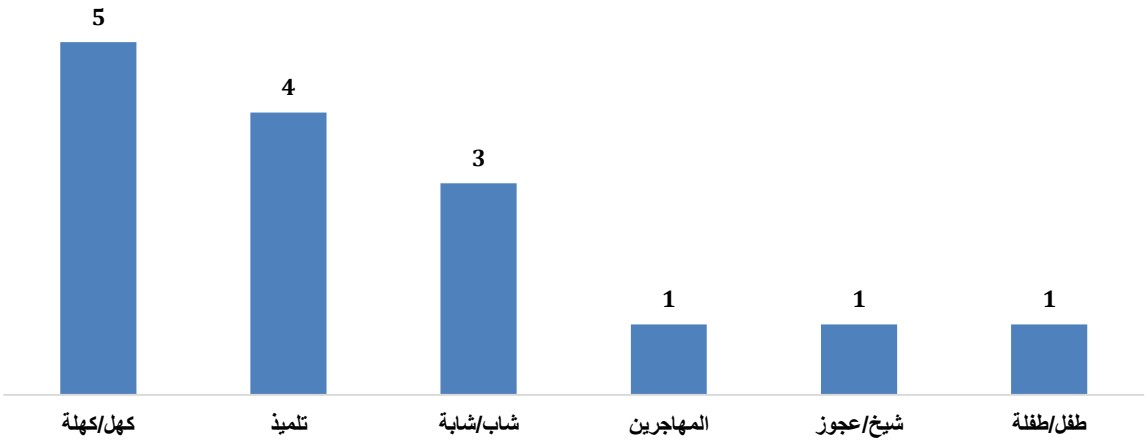

وفي شهر جوان مثل الطلبة والشباب غالبية ضحايا الانتحار ومحاولته. وأصبحت حالات انتحار الشباب والأطفال تدريجيا عاملا ينذر بالخطر وأصبحت آثار الإحباط والضيق النفسي غير المعالج مؤشرا يهدد حياة وتطور الأشخاص الذين هم في مرحلة البناء والمشاركة النشطة.

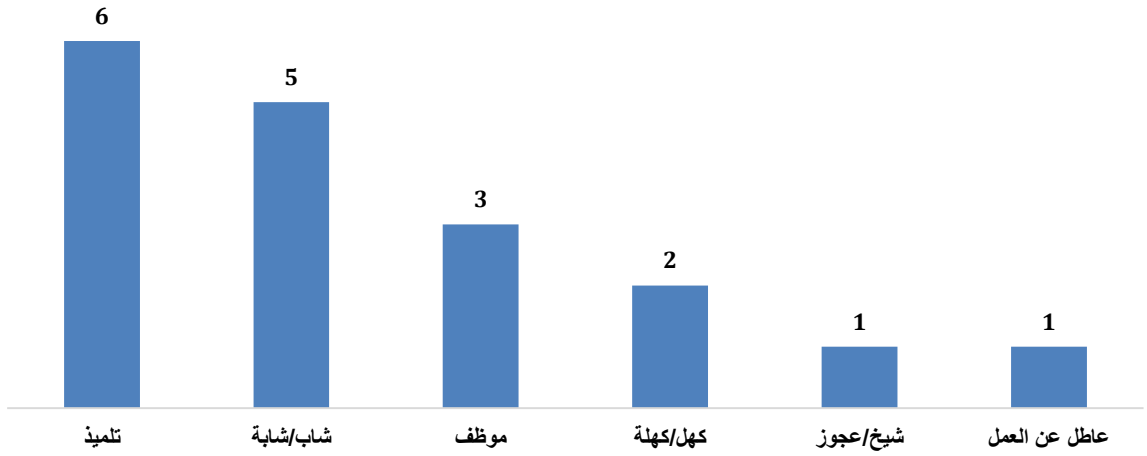

ملخص أسباب السلوك الانتحاري خلال الربع الثاني من عام 2023

الدوافع	النماذج
إهمال الصحة العقلية	انتحار شخص مسن بحالة ذهانية انتحار مسن حاول قطع رقبته
مشاكل عائلية	انتحار الأب شنقا انتحار رجل بعد محاولة قتل زوجته
ظروف الدراسة / الفشل المدرسي	انتحار تلميذتين بالمرحلة الثانوية انتحار تلميذة في البكالوريا بعد رسوبها انتحار تلميذ في الفصل
ظروف الترحيل وظلمه	انتحار أب تونسي بعد تبني أسرة فرنسية لأولاده انتحار طالب لجوء في المستشفى
احتجاج	الانتحار حرقا تعبيرا عن الاحتجاج انتحار عامل بناء إثر تعرضه للتعذيب في مركز شرطة

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.